السياسات الضريبية البيئية

أ.م.د.عباس مفرج الفحل

الباحث: نضال محمد عبد

جامعة الانبار - كلية القانون والعلوم السياسية

Environmental Tax Policies

Supervisor Professor.Assistant Dr.Abbas Mufarrej AI-Fahal
Research: Nidal Muhammad Abd
Anbar university- college of law and Political Science

المستخلص: تعبر السياسة الضريبية بشكل عام عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي لغرض تنظيم عملية فرض الضريبة وتحصيلها لاجل تغطية النفقات العمومية،وتسيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع والدول.

اما السياسة الضريبية البيئية فيمكننا القول بانها التدابير التي تتخذها الحكومة بفرض ضريبة على كل وحدة من وحدات التلوث البيئي بعد القائها في الطبيعة نتيجة فشل الوحدة الاقتصادية في معالجتها قبل إلقائها ,ويعد النظام الضريبي الوسيلة التي من خلالها تطبق السياسة الضريبية وهو الاساس والمرتكز الذي تنجز من خلاله السياسة الضريبية مختلف الاهداف التي تسعى الى تحقيقها, لاسيما ان النظم الضريبية ترتبط بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا. **الكلمات المفتاحية:** الضريبة، السياسة، البيئية.

Abstract

Tax policy generally expresses a set of measures of a tax nature for the purpose of regulating the process of tax imposition and collection in order to cover public expenditures, and manage the economic and social situation in a way that achieves the public interest of society and countries .As for the environmental tax policy, we can say that it is the measures taken by the government to impose a tax on each unit of environmental pollution after dumping it into nature as a result of the failure of the economic unit to treat it before dumping it. Tax policy has various goals that it seeks to achieve, especially since

tax systems are closely linked to political, economic and social systems.

Keywords: tax, politics, environment.

المقدمة

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث من اهمية الموضوع،وتكمن هذه الاهمية في:

١- الوقوف على دور السياسات الضريبية الخضراء في تحقيق حماية البيئة من التلوث وحماية الموارد من الاستخدام المفرط والغير مسؤول ،فاذا كانت هذه الضرائب فعالة ومصممة بدقة،فانها تشجع المؤسسات على تغيير سلوكياتها المضرة بالبيئة والابتعاد عن الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية بدون مراعاة لضوابط الاستدامة،اضافة الى دورها التمويلي وتوفير الايرادات المالية اللازمة لمعالجة اثار التلوث البيئي .

إشكالية البحث: على ضوء ما سبق جاءت اشكالية الدراسة كما يلي:

ماالدور الذي تلعبه السياسات الضريبية البيئية في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية

-ماالمقصود بالسياسة الضريبية؟

-ما دور الضريبة الخضراء في تطبيق السياسات الضريبية؟

-مادور الضريبة الخضراء في تحقيق أهداف السياسات البيئية؟

-**منهجية البحث:** لغرض تحقيق الاهداف المرجوة من البحث تم الاعتماد على اكثر من منهج بحثي 'حيث اتبعنا المنهج التحليلي لدراسة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لبعض جوانب الضريبة في العراق لغرض تقييمها وبيان دورها في تحقيق اهداف البحث ثم المنهج الوصفي،باعتبار ان البحث يقوم على تجميع المعلومات وتحليلها لغرض فهم الاطار النظري للبحث بواسطة معرفة الاسباب التي ساهمت في ظهور السياسات الضريبية البيئية ومعرفة دورها في حماية البيئة .

-**هيكلية البحث:** لمعالجة موضوع البحث بطريقة تسمح لنا بتغطية جميع الجوانب التي نراها مهمة فضلا عن الاجابة على التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث في مطلبين:أما المطلب الاول فخصصناه للبحث في صناعة التشريعات الضريبية ،وسيقسم إلى فرعين نتناول في الفرع الاول الضرائب وفي الفرع الثاني الحوافز الضريبية أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه التنظيم الفني للضرائب الخضراء وسيقسم المطلب الى فرعين الفرع الاول تناولنا فيه وعاء الضريبة الخضراء أما الفرع الثاني فقد بينا فيه قياس وتقدير وعاء الضريبة الخضراء. ثم يلي هذا خاتمة

نوضح فيها اهم ماتوصلنا أليه من إستنتاجات وما نراه من مقترحات . ويمكننا توضيح السياسة الضريبية للضريبة البيئية في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: صناعة التشريعات للضرائب الخضراء: يعبر التشريع الضريبي عن الصياغة القانونية لقواعد ومباديء السياسة الضريبية ,ويشترط ان تكون الصياغة محكمة لسد منافذ التهرب امام المكلف ,كما يجب ان تمتاز القوانين الضريبية البيئية بالمرونة لكي تتمكن من التكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة.

في العراق لاتفرض ضريبة بيئية بسبب عدم وجود تشريع ضريبي بيئي ,فالضرائب في العراق تخضع لمبدأ قانونية الضريبة أي إن الضريبة لا يتم فرضها او تحصيلها او تعديلها او الاعفاء منها الا بقانون يصدر من السلطة التشريعية التي لها الاختصاص الاصيل في سن القوانين المختلفة وذلك استنادا الى مبدأ قانونية الضريبة المنصوص عليه في الانظمة الدستورية الحديثة[١] من اجل الحفاظ على حقوق المكلفين بدفع الضريبة من جهة وعلى اموال الخزانة العامة من جهة اخرى. ويحظى هذا المبدا باهمية كبيرة لكونه ضمانة مهمة لعدم تجاوز السلطة التنفيذية على الاختصاصات الحصرية للسلطة التشريعية[٢].

هذا الأمر ينطبق بدوره على قوانين الضرائب الخضراء اي ان الضريبة الخضراء لاتفرض ولاتعدل ولايتم تحصيلها او الاعفاء منها الا بموجب قانون صادر عن السلطة التشريعية. فالقانون هو الذي يحدد القواعد العامه لفرض ضريبة معينة أي الشروط اللازمة لتطبيق أي ضريبة خضراء ,او ما يسمى بالواقعة المنشاة للضريبة ,وكذلك تحديد مناسبة فرض الضريبة إضافة الى تحديد المادة التي تخضع للضريبة.

يُعد التلوث او الضرر الذي يصيب البيئة هو" مناسبة فرض الضريبة في الضرائب البيئية "ويتم عادة فرض الضريبة على المؤسسات الملوثة للبيئة لتكون هي المتحمل الذي يتحمل التكاليف الحدية الاجتماعية الناجمة عن التلوث وهذه الطريقة تعد أكثر إعتمادا على التكنولوجيا,اي كلما زاد التطور التكنولوجي وازداد استخدام هذا التطور كلما انخفض مستوى الضرائب والعكس صحيح وهذا يرجع الى القدرة على توفير بدائل وسائل الانتاج وبدائل الطاقة الملوثة وتعتمد

---

[١]د.عثمان سلمان غيلان ,مبدأ قانونية الضريبة وتطبيقاتها في تشريع الضرائب المباشرة في العراق , اطروحة دكتوراه ,جامعة النهرين ,بغداد ,٢٠٠٥ ,ص٣٩.

[٢]د.عياش عبد ' د.احمد خلف حسين الدخيل 'دستورية الضرائب في العراق ' بحث منشور في مجلة الرافدين القانونية ' مج ١٣ ' عدد ٤٩ ' سنة ٢٠١٦ , ص ٢٢٦.

السياسة الضريبية على مجموعة من الادوات والتي تتمثل بالضرائب والحوافز الضريبية لتحقيق اهدافها وسنوضح هذه الادوات في الفرعين الاول والثاني:

الفرع الأول: الضرائب: بسبب تعدد اسباب التلوث اضافة الى تعدد عناصر البيئة تعددت انواع الضرائب الخضراء فهناك صور عدة للضرائب الخضراء منها الضرائب المطبقة على المنتجات والخدمات الملوثة للبيئة واخرى على النفايات بالاضافة الى الضرائب على مصادر الطاقة المعتمدة على الوقود الاحفوري[١] وتمثل كل تلك الضرائب انعكاس لقيمة الاثار الخارجية السلبية الناجمة من نشاط المشاريع الانتاجية الملوثة للبيئة [٢]وتعد الضرائب الخضراء من الوسائل الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الدول في مكافحة التلوث البيئي أو الحد من نسب التلوث أما بصورة مباشرة،اي اتباع الاسلوب الردعي او بصورة غير مباشرة،اي اتباع الاسلوب التحفيزي،ويبقى الهدف الخاص بها هو حماية البيئة من التلوث[٣]،كما تعد وسيلة لاصلاح النظام الضريبي من خلال اعادة توزيع العبأ الضريبي،بفرض ضريبة على إستهلاك الموارد الطبيعية المختلفة كالطاقة والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية في مقابل تخفيض الضرائب الاخرى خصوصا تلك التي تشكل عبئا على المواطن البسيط، وأدناه عدد من النماذج المعروفة للضرائب البيئية:

اولا: ضريبة الكاربون

هي ضريبة تفرض على أنواع الوقود الذي تصدر عنه إنبعاثات أكاسيد الكاربون وتشمل النفط والغاز ,الفحم والكيروسين وتشكل هذه الانبعاثات نسبة كبيرة تصل تقريبا إلى ثلثي إنبعاثات الغازات الدفيئة المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.وهو ما يسمى التلوث الكاربوني والذي يتسبب وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية إلى وفاة ٤,٣ مليون شخص تقريبا حول العالم[٤] ترتبط ضريبة الكاربون بمفهوم الأثار الخارجية لنشاطات الوحدات الاقتصادية والتي تعتبر أما تكاليف او منافع ناتجة من تلك النشاطات في المقابل فان الوحدات الاقتصادية لاتتحمل هذه التكاليف ,بل إن المجتمع هو من يتحمل هذه التكاليف الناتجة عن تلوث البيئة.لذا نجد أن

---

[١]د.عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ' التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي ' مصدر سابق ' ص ٢٢٧.

[٢]سبرينة مانع 'سامية بن زعيم ,دور الضرائب الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات:دراسة ضريبة الكاربون الرائدة عالميا السويد 'مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية 'جامعة قسطنطينة 'مج ٦ 'عدد ١ '٢٠٢٠ ص٦١.

[٣]قصير ابراهيم 'شوية خالد 'دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي ' دراسة حالة الجزائر 'رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحفيظ بو الصوف 'الجزائر '٢٠١٩ ' ص ٥٩.

[٤]هيام محمدصلاح 'اليات تسعير الكاربون كاداة لادارة تكلفة الانبعاثات ودعم عمليات الانتاج النظيف 'بحث منشور في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة –جامعة الازهر 'العدد التاسع '٢٠١٨.ص١٥٨.

المؤيدون لهذه الضريبة يرون حتمية دخول هذه التكاليف ضمن سعر الوقود الملوث بحيث يصبح الوقود الأكثر تلويثا هو الوقود الأكثر سعرا بسبب فرض الضريبة البيئية ,مما يدفع بالمستهلكين إلى ترشيد إستهلاك الوقود وبالتالي التقليل من التلوث البيئي الناتج من انبعاثات الوقود الاحفوري[١] .

وبالرغم من فشل هذه الضريبة لأسباب سياسية وإقتصادية في عدد من دول العالم إلا إنها حققت نجاحا في عدد من الدول منها ألمانيا وفرنسا ' وكذلك عدد من دول الشمال الاوربي التي عرفت نجاحا كبيرا في هذا المجال من بينها السويد والدنمارك[٢],إذ تعتبر السويد النموذج الرائد عالميا في تجربة ضريبة الكاربون اذ تعد اقل دولة مسببة لانبعاثات الكاربون حسب احصائيات OCEDوقد تفوقت على جارتها الدنمارك رغم ان الدنمارك تعد نموذجا حسب قوانين التخضير ,حيث برمجت السويد في سنة ١٩٩١ ضريبة الكاربون من اجل تنفيذ برامج بروتوكول كيوتو[٣]. ويعود سبب نجاح ضريبة الكاربون في السويد إلى طبيعة السياسة المتبعة في فرضها حيث تفرض على القطاعات الاقتصادية حسب أهميتها،وقد طبقت إستنادا إلى تخطيط اقتصادي بحيث لا تؤثر على التنافسية الاقتصادية للمؤسسات ,إذ تكون ضريبة منخفضة على القطاعات التي تمس التنافسية الاقتصادية للدولة مثل القطاع الصناعي،الزراعي،أما مصادر الطاقة المتجددة فهي معفاة من الضرائب بالمقابل إرتفاع مستوى تطبيق هذه الضريبة على الافراد السويديين وكانت تطبق بصورة تدريجية لكي تتمكن الاوساط الاجتماعية والصناعية تقبلها ,بالاضافة الى توجيه حصيلة هذه الضريبة إلى دعم بحوث الطاقة النظيفة مما ساعد على تشجيع إبتكار منتجات صديقة للبيئة كما يعد دعمها للفئات الاجتماعية الفقيرة لمساعدتها على تحمل الزيادة في اسعار الطاقة أحد أسباب نجاحها [٤] إذ استفادت السويد من ايرادات ضرائب الكاربون لتخفيض أسعار ضرائب اخرى.

ثانيا:ضريبة النقل

تاخذ هذه الضريبة عدة اشكال منها: [٥][١]

---

[١]الوقود الاحفوري يعد من مصادر الطاقة غير المتجددة،و يستخرج من المواد الاحفورية كالفحم والغاز الطبيعي والنفط.

[٢]سبرينة مانع 'سامية بن زعيم ,دور الضرائب الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات:دراسة ضريبة الكاربون الرائدة عالميا ' مصدر سابق ' ص٦٣.

[٣]بروتوكول كيوتو -١٩٩٧ في اليابان الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية هي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وهويمثل نقلة نوعية في عولمة الشان البيئي العالمي يهدف بالدرجة الاساس الى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة

[٤]سبرينة مانع 'سامية زعيم 'دور الضريبة الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات 'مصدر سابق 'ص ٧٠.

[٥] سوداني ليليا ،خيذر نسرين ' الضريبة كالية لحماية البيئة في التشريع الجزائري 'مصدر سابق ' ص١٦ .

١-ضريبة الكيلو مترات على الوقود الملوث ,حيث يتم فرضها على السيارات التي تعمل بالكازاويل وتفرض كمجموع معين لكل عشر كيلو مترات ويتم تعيينها إستنادا الى نوع وحجم السيارة وقد تم تطبيقها في السويد وفرنسا ,حيث فرقت بين الوقود الذي يحتوي على الرصاص والوقود الخالي من الرصاص فكانت أعلى في الوقود الذي يحتوي على الرصاص.

٢-ضريبةعلى محركات السيارات وهي مبلغ من المال تفرض على ملاك السيارات من اجل جعلهم يتحملون جزء من تكاليف إصلاح الطرق ,إذ هي ثابتة وبقيمة محددة تعتمد على نوع السيارة ونوع الوقود وعدد العجلات بغض النظر عن مدى استخدام السيارة.

٣- ضريبة على بيع محركات السيارات وتصنيعها بهدف إقامة توازن بين الاقتصاد والنمو السريع لقيادة السيارات وقد تفرض على اساس سعر السيارة او قد تمثل نسبة مئوية من سعر البيع وقد تفرض على اساس العمر الافتراضي للسيارة.

في العراق يستلزم الوضع الراهن تشريع قوانين لفرض الضرائب الثلاث أعلاه بسبب التلوث وردائة الطرق وزيادة ظاهرة إستيراد السيارات المستعملة والملوثة للبيئة إسوة بدول العالم المختلفة.

ثالثا:ضريبة النفايات

وهي عبارة عن مبلغ نقدي يتم فرضه على كل وحدة نفايات يتم التخلص منها في البيئة مما يترتب عليه اجبار المنتج على دفع تكاليف اضافية تشمل تكاليف التخلص من النفايات او معالجتها بشكل أمن فيكون ذلك سببا على تحفيزه لاستخدام تقنيات صديقة للبيئة تساعد على التحكم بمستوى النفايات بهدف التخلص من الضريبة ,والمنتج في هذه الحالة يقارن بين مقدار الضريبة المفروضة على كل وحدة من النفايات مع تكاليف الحد من حجم النفايات او التخلص منها,فاذا كانت تلك التكاليف اقل من الضريبة فان المنتج في هذه الحالة يفضل التخلص من النفايات بطريقة امنة وعلمية[٢]. والوحدة الاقتصادية في هذه الحالة تكون امام خيارين , أما دفع الضريبة والاستمرار في انتاج نفس الحجم من الانتاج مع نفس مستوى التلوث قبل فرض الضريبة ,او الاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا للحد من التلوث والتخلص من دفع الضريبة[٣] وكل خيار من تلك الخيارات سوف يرتب على الوحدة الاقتصادية تكاليف ,وبالتالي

---

[١]جهاد محمد السنباسي ’دور الضرائب في الحد من التلوث البيئي (مع اشارة خاصة للجمهورية اليمنية) ’مصدر سابق’ص ١٩٠.

[٢]بن الشيخ مريم ’اثر الجباية البيئية على اداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ’دراسة حالة شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم ’ مصدر سابق ’ص٣٩.

[٣]د. فارس مسدور ’اهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية ’مقال منشور في مجلة الباحث ’عدد ٧ ’سنة٢٠١٠’ص٣٥٠.

يكون على الوحدة الاقتصادية أن تختار الخيار الاكثر وفرا والاقل تكلفة ومن مزايا هذه الضريبة إنها تشجع البحث على طرق أقل تكلفة للحد من مستويات التلوث ومعالجة النفايات بطرق امنة غير ضارة بالبيئة وايجاد اساليب تكنولوجية جديدة في معالجة التلوث وتحفيز الوحدات الاقتصادية على الاستثمار في البحوث المتعلقة بإبتكار الوسائل التكنولوجية الحديثة.

رابعا:الضريبة على المنتجات

هي ضريبة قيمية او نوعية هدفها تخفيض مستوى الملوثات الى الحدود المقبولة إجتماعيا ,تفرض على الوحدات الاقتصادية التي تساهم بنشاطها بتلوث البيئة مسببة أضرار إجتماعية [١] وبسبب وجود وحدات إنتاجية متعددة في نفس النشاط يساهم إنتاجها في تلويث البيئة ,لذا نجد إن فرض ضريبة بيئية موحدة على إنتاج هذه الوحدات لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث الى مستويات مقبولة إجتماعيا بل قد يصاحب التلوث إختلال في تخصيص الموارد لصالح بعض الوحدات على حساب وحدات أخرى ,بناءا عليه ولاجل زيادة فاعلية هذا النوع من الضرائب لابد من التمييز في سعر ضريبة الوحدات الانتاجية التي تنتج نفس السلع بسبب التباين الكبير للاثار السلبية الناجمة عن النشاطات الانتاجية لنفس السلع مع اختلاف المناطق الجغرافية [٢]. مثال على ذلك الضريبة على الانتاج داخل المدن تكون اكبرمن الضريبة على الانتاج في المناطق البعيدة عن السكان لان الاضرار ستكون اقل .وهذه الضرائب لها أهمية كبيرة للانتقال من السياسات البيئية العلاجية الى السياسات البيئية الوقائية [٣].ولابد من تعادل التكاليف الحدية للتحكم بالتلوث مع التكاليف الضريبية لتحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية بتقليل التكاليف وتعظيم الربح.

وفي العراق تعد مشكلة تخلف القطاع الانتاجي وتخلف أليات من أسباب تلوث البيئة وعائقا من عوائق التنمية لذا نطالب المشرع العراقي بفرض ضريبة على الانتاج الذي يتسبب بتلوث البيئة لحمل الملوثين على إعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة تجنبا لدفع الضريبة .

الفرع الثاني: الحوافز الضريبية: تعرف الحوافز الضريبية بأنها عبارة عن إجراءات ضريبية معينة تقوم بها السلطة الضريبية المختصة عن طريق منح مزايا مالية لتحقق من خلالها أهداف عدة ,إذ إن النظام الضريبي ليس كله ضرائب بل توجد فيه الحوافز الضريبية وقد ظهرت

---

[١]د.عمرو محمد يوسف محمد ' دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصرفي ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة 'بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث 'جامعة الاسكندرية '٢٠١٧ ' ص ١٩.

[٢]جهاد محمد السنباسي ' دور الضرائب البيئية للحد من التلوث البيئي ' بحث منشور في مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية عدد ٤٦ ' مج ٨ ' سنة٢٠٢١ '' ص ١٨٩.

[٣]بوجمعة سارة ' دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة)' رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية 'جامعة محمد خيضر بسكرة ' سنة ٢٠١٦ ' ص ٤١.

الحوافز الضربية كأداة لحماية البيئة في تسعينات القرن الماضي ,وتلعب الحوافز الضريبية دورا هاما في مجال حماية البيئة والحد من التلوث البيئي لانها تشجع وتوجه الانشطة لحماية البيئة والتي تتمثل في إنتاج او إستعمال اجهزة صديقة للبيئة تساعد في الحد من التلوث.وتأخذ الحوافز الضريبية صور متعددة من اهم هذه الصور مايلي [١]

أولا: الاعفاءات الضريبية

تمثل الاعفاءات الضريبيةمن اهم صور الحوافز الضريبية والاكثر استخداما في كثير من الدول , اذ انها تؤدي في الغالب الى الاستجابة التلقائية لاعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة ,وتعد الاعفاءات الضريبية ميزة قانونية اذ حرصت التشريعات على منح الاعفاء الضريبي بنصوص تشريعية خاصة وقد تتمثل في اعفاء كلي او جزئي من دفع الضرائب البيئية في حال امتثال الوحدة الاقتصادية للتدابير المخصصة لمكافحة التلوث كما تعد الاعانات التي تقدمها الحكومة للافراد اللذين يمارسون انشطة معينة بهدف تشجيعهم إستخدام ألات ومعدات صديقة للبيئة صورة من صور الاعفاءات.ويكون للاعفاءات دور كبير في تقليل نسب التلوث لان الملوثين يسعون دائما للبحث عن طرق او وسائل بديلة لتقليل نسب التلوث وذلك للحصول على مزايا الاعفاءات الضريبية الممنوحة من قبل المشرع [٢].وعلى الرغم من إن الاعفاءات الضريبية تؤدي الى ضياع جزء كبير من ايرادات الخزينة العامة الضريبية الا ان لها دور كبير في حماية وتحسين البيئة لانها تعد من افضل الوسائل لتغيير وتوجية السلوك البيئي للوحدات الاقتصادية،كما انها تؤدي الى تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية،اضافة الى جذب الخبرات الفنية الاجنبية وتوجية الاعمار الى أماكن جديدة تعمل على تصحيح التوزيع السكاني [٣]ومن مزايا الاعفاءات الضريبية البيئية ايضا إنها تعتبر وسائل وقائية لحماية البيئة من منطلق ان الوقاية خير من العلاج لاسيما ان إصلاح الضرر البيئي يحتاج الى مبالغ كبيره لذلك نجد اغلب التشريعات إتجهت الى وضع نصوص للاعفاءات الضريبية بإعتبارها وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف مختلفة إقتصادية وإجتماعية وبيئية.

ثانيا:التكاليف واجبة الخصم

---

[١]د.مبطوش الحاج ’عابدي قادين ’الجباية الخضراء كالية قانونية للتاهيل البيئي للمنشات المصنفة في الجزائر ’بحث منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ’مج ٠٦ ’عدد٠١ ’سنة ٢٠١٩ ’ص٢٢٣.

[٢]محمد ابراهيم خضير ’دور الضريبة في حماية البيئة (دراسة مقارنة) ’ دور الضريبة البيئية في حماية البيئة دراسة مقارنة ’ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق ’ جامعة النهرين ،٢٠١٤ ’ ص٩٣.

[٣]عمرو محمد يوسف محمد ’ دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصرفي ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة ’مصدر سابق ’ ص٣٣.

تعرف التكاليف واجبة الخصم بانها(النفقات التي صرفت للحصول على الدخل وصيانته) او هي عملية اعتماد التكاليف اللازمة للوصول إلى الانتاج الصديق للبيئة سواء كان ذلك باستعمال ادوات إنتاج حديثة ,أو كان بالمدخلات المستعملة في العملية الانتاجية.مثال ذلك أن يعطى المستثمر فرصة تنزيل إضافي لجعل المنتجات أو العملية الانتاجية صديقة للبيئة كأن يتم منحها بالاضافة الى نسبة التنزيل الممنوحة لاندثار تلك الاصول تنزيلا بنسبة معينة في السنة الاولى بسبب إستخدامها اسلوب معين لا يضر بالبيئة ويحافظ عليها وتشترط أغلب التشريعات للتكاليف واجبة الخصم شروط عدة أهمها أن تكون النفقة حقيقية ومؤكدة وأن تكون مرتبطة بالدخل كما يجب أن تكون قد أنفقت للحصول على الدخل السنوي للمكلف كما يجب ان تكون مثبتة بوثائق مقبولة في الاثبات [١].ان هذه التكاليف على النحو الذي بيناه أعلاه قد أستخدمت في دول عديدة مع وجود إختلاف في النسب المسموح بخصمها أو تنزيلها بين الدول كما يكون الاختلاف على اساس ألتمييز بين الات والمعدات المستوردة وتلك المصنعة.

ثالثا: تخفيض اسعار الضريبة

يقصد بتخفيض اسعار الضريبة التقليل من قيمة الضريبة المستحقة من قبل المكلف بها في مقابل ان يلتزم ببعض الشروط التي تضعها السياسات المالية أي إن المكلف بالضريبة يبقى ملتزما بالضريبة ولكن بسعر اقل من الاسعار السارية بالنسبة لغيره من المكلفين وذلك في حال التزامه بالسياسات المالية الخاصة بتخفيض نسبة التلوث ,ويلجأ الى هذا النوع من التحفيز من أجل حماية البيئة وتشجيع الافراد والمنتجين لاتباع سلوك واليات صديقة للبيئة حيث ستكون لهم ميزة ضريبية يتم احتسابها عن طريق حساب نسبة الفرق بين الضرائب التي يتم حسابها بالاسعار العادية وبين الضرائب التي يتم حسابها بالاسعار المخفضة[٢] وقد وجهت انتقادات الى هذا النوع من التحفيز الضريبي على الرغم من الاثار الايجابية التي حققها ,بحجة ان تلك الوسيلة تختلف مع مباديء الضريبة المقيدة كمبدأ العمومية بينما يرى البعض الاخر إن هذه الحوافز تلائم الدول ذات الرقابة البسيطة مثل الدول النامية .

نجد ان المشرع الجزائري قد أعتمد هذا النوع من الحوافز الضريبية لحماية البيئة فجعل الضريبة للمنشأة الخاضعة للتصريح بمبلغ ٩٠٠٠دينار جزائري ويخفض الى ٢٠٠٠ دينار جزائري سنويا إذا كان نشاط المنشأة صديقا للبيئة وغير ملوث أما المنشات الكبيرة فحددت مبلغ

---

[١]شيماء محمد فارس الجبر ’الوسائل القانونية لحماية البيئة دراسة مقارنة ’دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ’عمان ’ الاردن ’ط١ ’ ٢٠١٤ ’ص ١٢٠.

[٢]ابراهيم علي محمد ’الضرائب على التلوث البيئي بين دواعي الحماية وغياب السند القانوني ’بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ’مج ٤’عدد١٦ ’سنة ٢٠١٤ ’ص٢٢٥.

الضريبة ب ٢٠ الف دينار جزائري ويتم تخفيضه الى ٣٠٠٠ دينار جزائري سنويا ويلاحظ ان للجهة المختصة بفرض الضريبة سلطة تقديرية في تحديد الضريبة هذه السلطة تركزت ما بين المبلغ الاصلي المفروض والمبلغ المخفض وهذا التقدير يكون على أساس كمية الضرر البيئي بالاضافة الى كفاءة المنشأة ومدى ملائمة نشاطها للبيئة[١] .

أما المشرع العراقي لم يضع أي تشريع للاسعار الضريبية المخفضة في مجال حماية البيئه سواء كان ذلك في قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ أو القانون المعدل له الصادر سنة ٢٠٠١،اذ لم يشير المشرع العراقي إلى إستخدام أدوات السياسة المالية للرقابة والضغط على الانشطة الاقتصادية ,واكتفى بفرض العقوبات المالية كوسيلة من وسائل الرقابة والضغط ,ان هذا الطرح للمشرع العراقي لايمنع من استعمال الادوات المالية كالضرائب للحفاظ على البيئة وحمايتها من انواع التلوث المختلفة خاصة إن تلك الادوات تمثل أدوات رادعة بالامكان ان تؤسس لعمل مجتمعي منظم تراعى فيه القوانين البيئية خاصة بعد النجاح الذي حققته هذه الوسائل في العديد من الدول.

رابعا:ضريبة الاسترداد

وتسمى بالرديات أو الوديعة او استرداد الضريبة وهذا الحافز لايقل اهمية عن الحوافز الاخرى السابقة الذكر بتحقيقه الاهداف التي يسعى المشرع الى تحقيقها في حماية البيئة ,فالضريبة كما هو معروف تدفع بصورة نهائية اي لايمكن للمكلف استردادها ولكن المشرع بامكانه الخروج عن هذا الاطار والسماح[٢]باستردادها بقصد تشجيع المكلف على ممارسة نشاط يساعد في المحافظة على البيئة.وفي هذا النوع من الحوافز يقوم المكلف بدفع مبلغ الضريبة ولكن جزء من هذا المبلغ يكون على شكل وديعة لدى جهة معينة تعود للدولة يكون للمكلف الحق باستردادها اذا التزم بالشروط التي وضعتها السياسات المالية للدولة وقد يقوم المستهلك بدفع مبلغ من المال كوديعة عند شرائه لسلعة معينة وهذا المبلغ يستطيع استرداده إذا ماقام بارجاع مخلفات تلك السلعة عند انتهائه من استعمالها[٣].إذ يتم في هذه الحالة تدويرها او التخلص منها بشكل سليم وتعتبر هذه الطريقة وسيلة ناجحة لحماية البيئة لانها تشجع المستهلك على التخلص من النفايات بشكل امن واقل ضررا للبيئة مثال على ذلك اعادة علب الماكولات الفارغة مقابل مبالغ

---

[١]محمد ابراهيم خضير عباس ' دور الضريبة في حماية البيئة 'مصدر سابق 'ص ١٠٥.

[٢]بن الشيخ مريم 'اثر الجباية البيئية على اداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة 'مصدر سابق'ص٣١

[٣]ربيعة بوسكار 'مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي ' اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ' جامعة فرحات عباس ' سنة ٢٠١١ 'ص ١٠٠ '

معينة الى محلات البيع ليتم إستخدامها مرة ثانية[١].وبالرغم من الدور المهم الذي لعبته هذه الحوافز الضريبية باعتبارها أحد وسائل حماية البيئة من التلوث وتحقيقها نجاحا كبيرا في كثير من الدول الاوربية.ومساهمتها في التخلص من النفايات بشكل أمن واقتصادي إلا انها لم تطبق من قبل المشرع العراقي بالرغم من الكم الهائل من النفايات الموجودة داخل العراق المتمثلة بالمخلفات البلاستيكية ومخلفات السيارات المستهلكه والاجهزة التي تدخل العراق على إنها أجهزة مستخدمة وهي في الحقيقة أجهزة عاطلة عن العمل تشكل عبئا على البيئة في العراق . لذا كان بامكان المشرع العراقي إعتماد الحوافز الضريبية (ضرائب الاسترداد) لمعالجة الكميات الكبيرة من النفايات لحماية البيئة من التلوث والحد من أثاره.وهنا نكرر دعوتنا للمشرع العراقي بالمبادرة السريعة لتشريع القوانين التي تجعل بيئة العراق سليمة.

المطلب الثاني: التنظيم الفني للضرائب الخضراء: يقصد بالتنظيم الفني للضريبة تحديد الاجراءات الفنية لغرض فرض الضريبة وتحصيلها ويعد الوعاء الضريبي الخطوة الاولى في معرفة ملامح الضريبة , فحسب قاعدة العدالة الضريبية لابد ان يساهم جميع الافراد في الاعباء العامة للضريبة كلا حسب مقدرته النسبية 'فنحصل بذلك على عدالة في توزيع الاعباء الضريبية بين الافراد من جانب وتقرير المساواة بينهم من جانب اخر واذا اردنا فرض الضريبة لابد من تحديد وعاء الضريبة تحديدا دقيقا ومن ثم ايجاد الوسيلة المناسبة لقياسه وتسعيره وهذا ما سنبينه في الفروع التالية:

الفرع الأول: وعاء الضريبة الخضراء: الوعاء الضريبي هو المادة الخاضعة للضريبة وهونقطة الانطلاق في تنظيم اية ضريبة وعند تحديد الوعاء الضريبي البيئي استنادا الى (مبدأ الملوث يدفع) تثار اشكالية في تحديد المخاطب الحقيقي به ,هل هو المنتج الذي يساهم في نشاطه الاقتصادي بتلويث البيئة ,ام المستهلك [٢],ذلك ان المنتج في اغلب الاحوال سيدرج كلفة الضرائب البيئية ضمن ثمن السلعة او الخدمةالنهائية التي يقدمها وبهذا يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك للسلعة او الخدمة المقدمة لصالحه ويرى بعض الفقهاء ان الضريبة البيئية في هذه الحالة يتحمل عبئها المستهلكين وبالتالي فقدانها لاي قوة رادعة كما انه لايمكن توقع نمو الوعي البيئي لدى المنتجين الذين ساهمو بسلوكهم في تلوث البيئة اذا كان من يتحمل عبئها هو

[١]صادق عباس راهي الحسناوي ' تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠ ' رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد 'جامعة كربلاء ' ٢٠١٣ ' ص ١٠٩.

[٢]خديجة بو طبل ' دراسة قانونية تتناول التشريعات الضريبية ودورها في حماية البيئة 'بحث منشور في مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ' الجزائر ' ٢٠٢١ ' ص٢٥.

المستهلك.[١] ولكننا نرى إنه حتى في حال كان من يتحمل عبأ الضريبة هو المستهلك فأن ذلك لايُفقد الضريبة طابعها الردعي لأن إدراج كلفة الضريبة ضمن أسعار السلع والخدمات فأن ذلك سيؤدي كما هو معروف إلى إنخفاض مستوى الطلب على السلع وبالتالي سينخفض مستوى الربح للمنتجين . ولتوضيح هذه الاشكالية وبيان طريقة تحديد الوعاء الضريبي , يعني بالضرورة البحث في ثلاث مسائل هي كما يلي:

اولا: المادة التي تفرض عليها الضريبة

فوعاء الضريبة كما ذكرنا سابقا لايحدد بقيمة نقدية ,كما هو الشان في الضرائب الاخرى ,انما يتم تحديده بوحدات مادية مثال حجم المخلفات او درجة الضوضاء او كمية الانبعاثات التي تؤثر على تغير المناخ اي ان وعاء الضرائب البيئية يرتبط بالتلوث البيئي [٢],وفي مجال الضريبة البيئية يجب ان يكون اختيار العناصر التي يتكون منها الوعاء الضريبي على اساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين الواقعة المسببة للتلوث والتاثير المادي لها .

ثانيا: تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة البيئية

من المعروف بديهيا إن كل نشاط اقتصادي ينتج نوعين من المخرجات ,النوع الاول مخرجات صالحة للاستهلاك والنوع الثاني مخرجات غير صالحة للاستهلاك تعد مخلفات وملوثات ضارة بالبيئة.وتكون هذه المخلفات مقبولة اذا كانت ضمن القدرة الاستيعابية للمحيط الحيوي وقدرة الانظمة البيئية على التجدد.لذلك اذا اردنا معرفة الجزء الذي تفرض عليه الضريبة الخضراء فهو الجزء الذي يتجاوز المستوى المسموح به اجتماعيا من التلوث ويتحدد هذا المستوى عند تعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية لتخفيض الضرر الناجم عن التلوث[٣]وبناء على ذلك فلابد من معرفة مفهوم التلوث ودرجاته لكي نتمكن من تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة وكما مبين ادناه:

١-**مفهوم التلوث**.تمتاز البيئة الطبيعية بالتوازن الدقيق بين عناصرها المتعددة وان اي خلل في هذه العناصر يؤثر على حياة الانسان بشكل سلبي بسبب ظهور المشاكل البيئية الخطيرة وألتي من اهمها التلوث البيئي [٤]:.سواء كان تلوثا ماديا اي تلوث محسوس يحيط بالانسان ويشعر به

---

[١]حروشي جلول,تطور استخدام الضرائب لبيئية في الجزائر ,مقال منشور على الرابط التالي harrouchhdjelloul@uni-adu.dz-ص١٨٦

[٢]د.مبطوش الحاج'الجباية الخضراء كالية قانونية للتاهيل البيئي للمنشات المصنفة في الجزائر ' بحث منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ' مج ٦ 'عدد ١ ' سنة ٢٠١٩ 'ص٢٢١.

[٣]نجاة النيش 'تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية بين النظري والتطبيق في الدول العربي ' المعهد العربي للتخطيط ' مقال منشور في مجلة جسر التمية ' عدد٢٣ ' الكويت ' سنة ١٩٩٩ 'ص٢٤٧.

[٤]د.جهاد محمد السنباسي ' دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي ,مصدر سابق ' ص١٨٠.

وفي الاغلب يتسبب الانسان بسلوكه في تلوث الماء او الهواء او الغذاء او التربة او قد يكون التلوث معنويا اي غير مرئي والذي عادة مايهمل بسبب اعتقاد الانسان بانه غير مؤثر ,في الوقت الذي تكون تاثيراته خطيرة وينتج عنه اضرار عضوية وسايكولوجية ومن انواعه التلوث السمعي والثقافي والاخلاقي .

٢-درجات التلوث

ا-**التلوث المقبول**-وهو درجة من درجات التلوث لاتتعدى كونها ظاهرة بيئية لاتكاد منطقة من مناطق الكرة الارضية تخلو منه لانه لايؤثر على توازن النظام البيئي ,وليس له أخطار أو مشاكل على البيئة وهذا التلوث لايعتبر من اجزاء التلوث التي تفرض عليها الضريبة البيئية فالغابات والنباتات المختلفة تمتص الغازات المنبعثة من عوادم السيارات والمصانع اذا كانت بدرجة مقبولة من خلال عملية التمثيل الضوئي كما ان الهواء يتجدد من خلال حركته الدائمة كما ان التربة لاتتأثر بكمية معينة من النفايات اذا كانت خالية من المواد الخطرة بل قد تزيدها خصوبة احيانا.[١]

ب-التلوث الخطر -الذي تعاني منه الكثير من الدول الصناعية والذي ينتج بالدرجة الاساس من النشاط الصناعي,ويعد من المراحل المتقدمة من مراحل التلوث حيث ان نوعية وكمية الملوثات تتعدى التلوث المقبول إجتماعيا بسبب تاثيره السلبي على العناصر الطبيعية والبشرية من الامثلة على هذا التلوث[٢].التلوث بالغازات المنبعثة من المصانع ,غازات عوادم السيارات في المدن الكبيرة والمزدحمة ,الاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشريةالمستعملة في الانتاج الزراعي ,النفط المتسرب من البواخر الناقلة للنفط...الخ. طبقا لمنظمة الصحة العالمية يتسبب تلوث الهواء الخارجي فقط في ثلاثة مليون وفاة سنويا فضلا عن ضياع مزيد من ساعات الانتاج بسبب الزحامات المرورية اليومية بسبب زيادة عدد السيارات بشكل مستمر[٣]. ولمعالجة اثار التلوث تلجأ العديد من الدول الى تبني السياسات الضريبية لحماية البيئة من الثلوث ,كفرض الضرائب البيئية ومنح الحوافز والاعفاءات.

ج-التلوث المدمر –وفي هذه المرحلة يحدث انهيار للبيئة والانسان معا ويتم القضاء على كافة أشكال التوازن البيئي ,أي ان هذا التلوث يدمر دون إعطاء الانسان أي فرصة في تقديم او

---

[١]زين الدين عبد المقصود ' قضايا بيئية معاصرة المواجهة والمصالحة بين الانسان وبيئته ' منشأة المعارف ' الاسكندرية ' مصر '١٩٩٨' ص١٥٠.

[٢]وليد خليف جبارة الطائي ,التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر ,وزارة المالية 'الدائرة الاقتصادية '٢٠١٢ قسم السياسات الاقتصادية ' العراق 'ص ٤.

[٣]تقرير صندوق النقد الدولي لمركز التنمية العالمية ,٢٠١٤ ,ص١٢.

إيجاد حلول ,ويحتاج هذا النوع من التلوث الى نفقات باهضة وسنوات طويلة لاصلاحه ,كما تتاثر به الاجيال القادمة على المدى الطويل ولعل حادثة "تشيرنوبل في اوكرانيا" تعد اسوأ مثال على هذا النوع من التلوث بسبب التسرب الاشعاعي في المفاعل النووي والتي تسببت بامراض مختلفة لاكثر من عشرة ملايين شخص يعانون من امراض مختلفة كالسرطان وامراض الرئة والتشوهات[١]وهذا النوع من التلوث لايمكن التعامل معه بفرض ضريبة لان الاضرار الناتجة عنه تحتاج الى جهود ومبادرات دولية كبيرة لازالة اثاره الضارة.

بناءا على هذا العرض لمفهوم التلوث وانواعه فان الجزء الذي تفرض عليه الضريبة البيئية هو التلوث الخطر.والتي ترجع نسبة كبيرة منه الى النفايات بأنواعها اضافة الى احتراق الوقود الاحفوري ,الذي يتسبب في تلوث الهواء , وبمجرد معرفة الجزء الذي تفرض عليه الضريبة يصبح السؤال المنطقي التالي كم تبلغ الضريبة؟ يمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال ما يلي:

الفرع الثاني: قياس وتقدير وعاء الضريبة البيئية: نظرا لصعوبة قياس وتقدير النفايات والملوثات باختلاف أنواعها بشكل دقيق نجد ان الانظمة الضريبية المختلفة تلجا الى ترجمة هذه الانبعاثات والملوثات والنفايات المختلفة الى معادلات وجداول تحسب على أساس درجة الخطورة الناتجة عن كل نوع من انواع هذه المكونات بشرط ان يتم توضيح وبيان الضريبة المخصصة لكل وحدة من وحدات قياس تلك الملوثات[٢].فالنظام الانتاجي في صيغه المعاصرة يتسبب وبإعتراف الاقتصاديين وعلى اختلاف مذاهبهم الاقتصادية باثار غير مرغوب فيها للبيئة كتلوث الهواء والماء والتربة,وتمثل هذه الاثار ناتجا ثانويا للعملية الانتاجية وهو ناتج لايمكن تسويقه.ويطلق على هذه الاثار الجانبية في الفقه الاقتصادي الحديث مصطلح (النفقات الخارجية)او(الاثار الخارجية) وهي تعبرعن احد انواع فشل السوق ,ويعتبر الاقتصادي بيغو اول من اعطى تعريفا دقيقا لها سنة ١٩٢٠ حيث عرفها بانها الاثار التي تحدث خارج السوق حيث تؤثر أنشطة وحدة اقتصادية على انشطة وحدة اقتصادية اخرى.[٣]وعليه تظهر صعوبة تقدير وعاء الضريبة البيئية بسبب صعوبة القياس النقدي للاثار السلبية الناتجة عن التلوث البيئي.كما ان المؤسسات الانتاجية لم تاخذ في حساباتها حجم الخسائر الناتجة عن التلوث

---

[١]رناد زياد محمود حرارة ’قياس تكلفة التلوث الناتج عن الصناعات الاستخراجية،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط ’ الاردن ’ عمان ’ ٢٠١٧’ ص ١٥.

[٢]حروشي جلول ’تطور استخدام الضرائب البئية في الجزائر’ مصدر سابق ’ص ١٨٧.

[٣]بن الشيخ مريم ’اشراف د.روابحي عبد الناصر ’اثر الجاية البيئية على اداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ’ مصدر سابق ’ص١٤.

البيئي(التكاليف الخارجية) عند تحديد التكاليف الانتاجية التقليدية ,وبالتالي تم نقل عبء التكاليف الخارجية بالكامل الى الاطراف التي يقع عليها الضرر واذا ما أردنا تقدير وعاء الضريبة البيئي فانه لابد من تقدير قيمة الاثار الخارجية واحتساب هذه القيم ولو جزئيا ضمن التكاليف الداخلية للوحدة الاقتصادية.وتعبر هذه التكاليف الخارجية للتلوث عن مقدار الخسائر المتزايدة والمتضخمة والتي يتحملها الاقتصاد والافراد بشكل عام بسبب التلوث الذي يصيب البيئة.وتتمثل هذه الخسائر في تكاليف التحكم بالتلوث وتخفيضه الى المستوى المقبول عالميا [١].كما تشمل انخفاض الناتج القومي بسبب الانخفاض في انتاجية العمل والزيادة في تكاليف العلاج والوقاية من الامراض الناجمة عن التلوث ولتحقيق مستوى إنتاجي يحقق كفاءة إقتصادية والذي تصل فيه معدلات التلوث المصاحبة للعمليات الانتاجية إلى أقل مستوى[٢] الامر الذي يستوجب فرض ضريبة بيئية على المؤسسات التي يصاحب انتاجها تلوث بيئي يعادل مقدار التكاليف البيئية الخارجية لكل وحدة منتجة او مستهلكة. [٣] اما في حال غياب الضرائب البيئية او كما تسمى ايضا بالضرائب التصحيحية ,فان نظام السوق سيسمح بانتاج كميات من المنتجات والملوثات اكبر من الكميات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية وفي العراق تعد الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات أضافة إلى الملوثات الناجمة عن تخلف الانشطة الصناعية المتخلفة والصناعات النفطية من أكثر الملوثات اتشاراً بسبب الغازات السامة والمخلفات التي تلقيها في الهواء والتربة لذا فأن فرض ضريبة بيئية في العراق يعتمد سعرها على كمية الكاربون الموجود في الوقود المستعمل والمتوقع أنبعاثها في الهواء تعد حافزاً للشركات للبحث والتطوير في تكنولوجيا الانتاج النظيف وأدارة تكاليف الانتاج من أجل تخفيض مستوى الانبعاثات الملوثة كما انها تعتبر رادعا للمجتمع للتقليل من إستعمال السيارات الخاصة المتزايدة بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية للشوارع .من هذا المنطلق ظهرت ضرورة فرض ضرائب بيئية في العراق للحد من الملوثات ومعالجة الاضرار الناجمة عن التلوث .

الخاتمة: من خلال بحثنا نخلص الى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج-

---

[١]د.عصام خوري ’عبير ناعسة ’.النظام الضريبي واثره في الحد من التلوث ’بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ’ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ةمجلد٢٩ ’عدد ١ ’سورية ,دمشق ,٢٠٠٧.ص٧١.

[٢]د.محمد حازم اسماعيل الغزالي ’التكاليف البيئية ’دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ’ عمان ’ الاردن ’ط١ ’٢٠٠٢ ’ص٤٧

[٣]إحسان ذياب عبد ،تحليل التكاليف البيئية في الشركة العامة للاسمنت الشمالية ’بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ’ عدد ٧١ ’ سنة ٢٠٠٨ ’ ص٣١ .

١-تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الادوات تتمثل بالضرائب الخضراء والحوافز الضريبية وتعد هذه الادوات حجر الاساس في القانون البيئي، اذ عن طريق هذه الضريبة يتم تقرير مسؤولية الملوث عن الاضرار التي أحدثها في البيئة،،ويعتمد الاساس القانوني لهذه الضريبة على مبدأ الملوث يدفع.

٢-تعد الوسائل التي تعتمد عليها السياسة الضريبية وسائل رادعة لتخفيف الضغط على الموارد ومعالجة المشاكل البيئية كما تعد حافز يدفع الملوثين لعدم التلويث والبحث عن تكنولوجيا نظيفة تمنع استنزاف الموارد الطبيعية وتحافظ على الموارد غير المتجددة من النضوب وتقلل من التلوث، اي انها اداة من ادوات الضبط الاقتصادي كما انها من ادوات محاربة التلوث.لان فرض ضرائب خضراء على مدخلات العملية الانتاجية سيدفع بالوحدة الاقتصادية إلى ترك استخدام تلك المدخلات بسبب تكاليفها المرتفعة والتوجه الى استخدام مدخلات أخرى تكون أقل تلويثا للبيئة.

٣-يعد النظام الضريبي البيئي،الاطار الذي يتم من خلاله تنظيم مجموعة متكاملة ومتناسقة من الضرائب التي تحدد استنادا الى اسس مالية واقتصادية وفنية التي تمكن الدوائر الضريبية من الاستقطاع الضريبي في مجتمع معين،استنادا الى مقدار الضرر الذي اصاب البيئة.وعادة ماتختار الانظمة الضريبية مزيجا متكاملا من انواع الضرائب بعد ادخال التعديلات اللازمة عليها لتكون ملائمة وقادرة على تحقيق اهدافها.

٤-تعتمد السياسة الضريبية البيئية على مجموعة من الادوات لتحقيق اهدافها والمتمثلة **اولا** بالضرائب،والتي توجد لها صور عديدة كضريبة الكاربون،ضريبة النقل،ضريبة النفايات،والضريبة على المنتجات، والحوافز الضريبية و**ثانيا**،تتمثل في الاعفاءات الضريبية،التكاليف واجبة الخصم،تخفيض اسعار الضريبة وضريبة الاسترداد.وتعد تلك الادوات من وسائل مكافحة التلوث اما بصورة مباشرة اي باستخدام الاسلوب الردعي او بصورة غير مباشرة باستخدام الاسلوب التحفيزي.ويجب ان تمتاز الضرائب البيئية بالمرونة لكي تتمكن من التكيف مع متطلبات التنمية المستديمة

٥- عند تحديد وعاء الضريبة الخضراء تثار اشكالية في تحديد المخاطب الحقيقي به،هل هو المنتج الذي يساهم في نشاطه الاقتصادي بتلويث البيئة،ام المستهلك لان المنتج في اغلب الاحوال سيدرج كلفة الضريبة البيئية ضمن سعر السلعة او الخدمة النهائية التي يقدمها وبذا يصبح الدافع الحقيقي للضريبة هو المستهلك للسلعة او الخدمة المقدمة لصالحه.وفي الحقيقة اي كان دافع الضريبة سواء كان المنتج ام المستهلك،فان الضريبة تعد وسيلة لتعديل بعض

انماط الاستهلاك المضرة بالبيئة والموارد,كما تعد اداة لتخصيص الموارد والنفقات لانها تشجع على الاستخدام الامثل للموارد البيئية المحدودة التي يؤدي الافراط في استخدامها الى تدهورها،اذ انه يجعل المستهلكين يدركون الاضرار التي يسببها للبيئة انتاج بعض السلع،لانهم سيدفعون ثمن اعلى لشراء السلع التي تنتج باستخدام الطرق الانتاجية الملوثة للبيئة مقارنة باثمان السلع المماثلة المنتجة بدون اضرار بيئية.

٦-النظام الانتاجي في صيغه المعاصرة يتسبب باعتراف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم الاقتصادية بأثار غير مرغوب فيها للبيئة كتلوث الهواء والماء والتربة،وتمثل هذه الاثار ناتجا ثانويا للعملية الانتاجية وهو ناتج لايمكن تسويقه،ويطلق على هذه الاثار مصطلح الاثار الخارجية.نظرا لصعوبة قياس وتقدير هذه الاثار نقديا بشكل دقيق،كما ان المؤسسات الاقتصادية لم تحتسب قيمة التكاليف الخارجية عند تحديد التكاليف الانتاجية،لذا نجد ان عبأ التكاليف الخارجية يتم تحميلها بالكامل على الاطراف المتضررة. واذا اردنا تقدير وعاء الضريبة البيئي فلابد من تقدير قيمة الاثار الخارجية واحتساب هذه الاثار ولو جزئيا ضمن التكاليف الداخلية للوحدة الاقتصادية.لذا تعد الضرائب الخضراء وسيلة لتصحيح فشل السوق في حساب تكاليف التلوث البيئي وإعطاء قيمة حقيقية للموارد وتنظيم ملكيتها،لان مجانية استخدام الموارد الطبيعية تؤدي الى هدرها وبالتالي فهي تشجع الاستخدام الرشيد لموارد البيئة غير المتجددة.

٧-وعاء الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة وهو نقطة الانطلاق في تنظيم اي ضريبة وهو لايحدد بقيمة نقدية كما هو الشان في الضرائب الاخرى وانما يتحدد بوحدات مادية مثال حجم المخلفات او درجة الضوضاء او كمية الانبعاثات التي تؤثرعلى تغير المناخ اي ان الوعاء الضريبي يرتبط بالتلوث البيئي،والتلوث الذي تفرض عليه الضريبة الخضراء هو التلوث الذي يتجاوز المستوى المسموح به اجتماعيا ويتحدد هذا المستوى عند تعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية لتخفيض الضرر الناجم عن التلوث.

التوصيات:

١- تعتمد حماية البيئة اساسا على وعي الاشخاص في المجتمع باعتبار ان الانسان هو مصدر التلوث لذا يجب توعية الناس باهمية المحافظة على البيئة باعتبارها مصدر حياتهم وتنشئة الاجيال على الوعي البيئي وتجنيد القوى الفاعلة في المجتمع بشكل واسع لتشترك بوضع سياسات حماية البيئةمن خلال الضريبة الخضراء، اي خلق الوعي لدى المجتمع بان الهدف من الضريبة البيئية هو لحماية البيئة وتحقيق تنمية مستديمة بالدرجة

الاساس. كما يجب العمل على تمهيد الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قبل البدء بتطبيق اي ضريبة لضمان نجاح تلك الضريبة بتحقيق اهدافها.

٢-كما يستوجب اجراء تعديلات في التشريع للعمل على توظيف السياسات الضريبية كاحد ادوات السياسة المالية المهمة لتوفير حماية للبيئة والموارد في العراق بشكل خاص والدول النامية بشكل عام من خلال فرض ضريبة خضراء على بعض الانشطة المضرة بالبيئة للسماح لهذا النظام الجديد بالدخول ضمن منظومة العمل وتطويعه لمعالجة مشاكل التلوث البيئي وتصحيح فشل السوق في معالجة الاثار الخارجية الناجمة عن التلوث وجعل الدولة قادرة على تحقيق كل أهدافها التنموية،الا ان ذلك مرهون بمدى قدرة الدول على تعديل وتغيير انظمتها لجعلها قابلة للتطبيق.

٣-يجب وضع سياسات اقتصادية وضريبية تستثمر حصيلة الضرائب الخضراء في دعم التكنولوجيا الخضراء التي تعمل على حماية البيئة والحفاظ على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استعمالها اضافة الى تحفيز ودعم الافراد والمؤسسات على استخدام مصادر الطاقة المتجددة والاعتماد على التكنولوجيا النظيفة واستخدام سلع صديقة للبيئة لاتشكل عبئا على البيئة عند الانتهاء

٧- في العراق تعد الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات حسب تقرير وزارة البيئة قد شكلت نسبة ٦٠% من اجمالي ملوثات الهواء في بغدادلذايمكن استخدام اكثر من وسيلة قانونية للعمل على تخفيف المشاكل البيئية او حلها جذريا.وتعد الضرائب الخضراء من الادوات التي اثبتت فعاليتها في كثير من دول العالم،لذا من المهم تطبيقها في العراق لتحقيق اهداف بيئية واجتماعية واقتصادية،ويمكن تحديد نوعين من الضرائب في العراق:

-الضرائب على الوقود بنوعيه البنزين وزيت الغاز ولتجنب حدوث ازمات اقتصادية او اجتماعية طارئة يستوجب التدرج في معدل الضريبة الخضراء اي البدء بفرضها بمعدل منخفض نسبيا تتم زيادته كل سنة لغاية فترة محددة ويتم تحصيل تلك الضريبة من قبل وزارة النفط وتسديدها الى صندوق خاص،كما يعطي الاعلان المسبق للضرائب الجديدة مرونة لصانعي القرارات في اجراء اي تعديل وبأقل تكاليف ممكنة.

- الضرائب على السيارات الملوثة للبيئةتستعمل هذه الضرائب في كل انحاء العالم كمصدر ثابت للايرادات الحكومية،يتم تحصيلهذه الضريبة عندما يتم التجديد لاوراق السيارةسنويا من قبل شرطة المرور وبشكل دوري اذ يتم فحص محرك السيارة في المراكز المتخصصة عند تجديد اوراق السيارة فلاتجدد الرخصة للسيارة التي تتجاوز النسب المعيارية في انبعاثاتها وتفرض

ضريبة على السيارة الملوثة وتزداد هذه الضريبة مع زيادة عمر المحرك ويمكن تحقيق ايرادات عالية من هذه الضريبة اذا تمت ادارتها بشكل جيد. ويمكن لهذين النموذجين ان يكونا نواة ومنطلق لتطبيق اوسع للضرائب الخضراء في العراق.

٨- العمل على متابعة المشكلات التي تظهر اثناءتطبيق الضرائب الخضراء المقترحة والسعي لسد الثغرات التي تظهر اثناء التنفيذ.

المصادر والمراجع

اولا- الكتب

١د.زين الدين عبد المقصود ’قضايا بيئية معاصرة –المواجهة والمصالحة بين الانسان وبيئته ’منشأة المعارف الاسكندرية ’ مصر ’ ٢٠١٢.

٢. شيماء فارس محمد الجبر ’الوسائل القانونية لحماية البيئة ’دراسة قانونية مقارنة ’دار الحامد للنشر والتوزيع ’عمان ’ الاردن ’ ط١ ’٢٠١٤

٣.د.عبد الباسط علي جاسم الزيدي ’التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي ’دراسة تحليلية مقارنة ’دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ’عمان ’الاردن ’ط١ ’,٢٠١٤

٤.د.محمد حازم أسماعيل الغزالي’ دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ’ عمان ’ الاردن ط١’ ٢٠٢٠

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١.بن الشيخ مريم ’ أثرالجباية الاقتصادية على اداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ’ دراسة حالة شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم ’رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية ’ الجزائر ’ ,٢٠١٢

٢.بوجمعة سارة ’ دور الضريبة في الحد من التلوث البيئي ’ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ’جامعة محمد خيضر بسكرة ’الجزائر ’٢٠١٦.

٣.ربيعة بوسكار ’ مشكلة البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي ’ اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ’ جامعة فرحات عباس ’ ,٢٠١١

٤.رناد محمود حرارة ’ قياس تكلفة التلوث الناتج عن الصناعات الاستخراجية ’ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط ’ الاردن ’ عمان ’ ,٢٠١٧

٥.سوداني ليليا ’خيذر نسرين ’ الضريبة كأليةلحماية البيئة في التشريع الجزائري ’ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية ’قسم القانون العام ’٢٠٢٠.

٦.صادق عباس راهي الحسناوي ’ تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية المستدامة في العراق ’ للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ’ جامعة كربلاء ’ ٢٠١٣.

٧-قصير ابراهيم ’ شوية خالد’ دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي ’ دراسة حالة الجزائر ’ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ’ جامعة عبد الحفيظ بو الصوف ’ الجزائر ’ ,٢٠١٩

٨-محمد ابراهيم خضير عباس ’ دور الضريبة البيئية في حماية البيئة ’دراسة مقارنة ’رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق ’جامعة النهرين ’ تخصص قانون عام ’ ٢٠١٤.

ثالثا: البحوث والمقالات

١.نجاة النيش ’ تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق ’ في الدول العربية ’ المعهد العربي للتخطيط ’ مقال منشور في مجلة جسر التنمية ’ العدد ٢٣ ’ الكويت ’ سنة ١٩٩٩.

١. عياش عبد ’ د.احمد خلف حسين الدخيل ’ دستورية الضرائب في العراق ’ بحث منشور في مجلة الرافدين القانونية مج ١٣ ’ عدد ٤٩ ’ سنة ٢٠١٦.

٢. هيام محمد صلاح ’ أليات تسعير الكاربون كاداة لادارة تكلفة الانبعاثات ودعم عمليات الانتاج النظيف ’ بحث منشور في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة –جامعة الازهر ’ عدد ٩ ’ سة ٢٠١٨.

٣. جهاد محمد السنباسي ’ دور الضرائب في الحد من التلوث البيئي ’ (مع اشارة خاصة للجمهورية اليمنية) بحث منشور في مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية ’عدد٤٦ ’ مج ٨ ’ سنة ٢٠٢١.

٤. عمرو محمد يوسف محمد ’ دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة ’ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث جامعة الاسكندرية ’ ٢٠١٧.

٥. مبطوش الحاج ' عابدي قادين ' الجباية الخضراء كالية قانونية للتاهيل البيئي للمنشات المصنفة في الجزائر ' بحث منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ' مج ٦ ' عدد ١ سنة ٢٠١٩.
٦. وليد خليف جبارة الطائي ' التلوث البيئي ولااقتصاد الاخضر ' وزارة المالية ' الدائرة الاقتصادية ' قسم السياسات الاقتصادية ' ٢٠١٢.
٧. خليل ابراهيم رجب ' التحديات التي تواجه التكاليف البيئية ' مقال منشور في مجمع الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد في جامعة ورقلة 'ط٢ ' ٢٠١١.

رابعا: المقالات

١. سبرينة مانع 'سامية بن زعيم ' دور الضريبة الخضراء في تطوير التنمية التنافسية ' البيئية والاقتصادية للمؤسسات ' دراسة ضريبة الكاربون الرائدة عالميا ' مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية' جامعة قسطنطينة ' مج ٦ ' عدد ١ ' سنة ٢٠٢٠.
٢. فارس مسدور اهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية ' مقال منشور في مجلة الباحث ' عدد ٧ لسنة ٢٠١٠.
٣. حروشي جلول' تطور استخدام الضرائب البيئية في الجزائر ' مقال منشور على الرابط التالي ' harrouchhdjelloul@uni-adu.dz.
٤. مقال منشور عن قمة الارض في ريودي جانيرو ' ١٩٩٢ ' في البرازيل ' على الموقع الالكتروني ' موقع الامم المتحدة على الرابط التالي ' http;\\www.un.org\geninfo\bp\enviro.htil.
٥. حروشي جلول تطور استخدام الضرائب البيئية في الجزائر ' مقال منشور في مجلة النمو الاقتصادي ' عدد ١ ' مج ٦.